جامـــعة واســـط
مجلـــــــة كليـــــــة التربيـــــة

العـدد الثالث والأربعون
الجزء الأول/ أيار/ ٢٠٢١

دَلالَةُ الخِطابِ الإضمَاريّ في دَلائِلِ الإعجَازِ في ضَوءِ التَّداوليَّةِ ومَعنى المَعنَى

أ.م.د. لطيف عبد السادة سرحان
جامعة واسط / كلية التربية الأساسية
lateefabdulsada@gmail.com

ملخص البحث .

يلتقي الجرجاني في بحثه (معنى المعنى) مقترباتِ النظرية التداولية الحديثة في رسم المنهج التواصلي للخطاب الإضماري بين طرفي الخطاب ، ويمكن توزيع هذا الالتقاء في ضوء المفاصل التداولية المهمة والمباحث الدلالية لمفهوم معنى المعنى التي نظَّر لها في كتابه (دلائل الإعجاز) على ثلاثة محاور رئيسة : الأول يقف عند استراتيجية الإضمار التخاطبي ليشتمل على بيان المنوال التلميحي لمعنى المعنى والأثر التواصلي للخطاب الإضماري والتوصيف الدلالي للمعنى النصي . والثاني يهتم بمتضمنات القول بين طرفي الخطاب في ضوء مبدأ التعاون الحواري وما يتصل به من افتراض سابق واقتضاء واستلزام تخاطبي إلى جانب مبدأ الملاءمة التداولي . والثالث اختص بأثر التداولية المدمجة في بناء النص ومحتوى الخطاب وما يتعلق بذلك من إحالة وتلفظ وقصد .

The connotation of the unseen discourse of Abd al-Qaher al-Jarjany through deliberation and meaningful of meaning

Assistant Professor Dr.lateef abdulsada sarhan
Wasit University / College of Basic Education
lateefabdulsada@gmail.com

Abstract

Al-Jarjany meets in his research (the meaningful of meaning) the approaches of modern deliberative theory in drawing the communicative method to the unseen discourse between the two parties to the discourse. This convergence can be distributed through the important deliberative joints and semantic topics of the concept of meaningful of meaning that he considered in his book (Evidence of Miracles) on three main axes: The first stands at the strategy of conversational unseen to include a statement of the periphrastic mode of the meaningful of the meaning, the communicative

effect of the unseen discourse and the semantic description of the textual meaning. And the second is concerned with the implications of saying between the two parties to the discourse through the principle of dialogue cooperation and the related previous presuppositions, imperatives and conversational entailment as well as that principle of deliberative convenience. And the third concerned with the impact of the combinatorial deliberation in the construction of the text and the content of the discourse and the related referral, pronunciation and intention.

أولاً : استراتيجية الإضمار التخاطبي .

١ – المنوال التلميحي لمعنى المعنى .

من المباحث المهمة في النظرية الدلالية العربية التي ينبغي الوقوف عندها مفهوم (معنى المعنى) الذي بحثه عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) ضمن نظريته البلاغية الدلالية الرائدة (نظرية النظم) وهو عنده ((أن تَعْقِل من اللفظِ معنًى، ثم يُفضي بكَ ذلكَ المعنى إلى معنى آخرَ))[١] ، إذ يطل به على ميدان واسع لدراسة المعنى يبدأ بالتركيب وينتهي بالتداول متضمناً طائفة من المفاهيم الدلالية والتداولية التي تلتقي والمقتربات اللسانية المحدثة ، فمعنى المعنى منتج دلالي تداولي لاستراتيجية إضمارية تلميحية يتوخاها المتكلم ؛ لإثبات القيم الدلالية في نفس المتلقي لمعنى معين وسبيله في ذلك الكناية والاستعارة والتشبيه ، إذ يقول : ((الكلامُ على ضَرْبين: ضربٌ أنتَ تَصِلُ منه إلى الغَرضِ بدلالةِ اللفظِ وحدَه ... وضربٌ آخرُ أنتَ لا تصِلُ منه إلى الغرضِ بدلالة اللفظِ وحدَه، ولكنْ يدلُّكَ اللفظُ على معناه الذي يَقْتضيه موضوعُهُ في اللغُة، ثُمَّ تَجدُ لذلك المعنى دَلالةً ثانيةً تَصِلُ بها إلى الغَرَض. ومَدارُ هذا الأمر على "الكناية" و"الاستعارة" و"التمثيل" ... أوَ لا تَرى أنكَ إذا قلْتَ: "هو كثيرُ رمادِ القِدْر" ... فإنَّكَ في جميعِ ذلك لا تُفيدُ غرضَك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظُ على معناه الذي يُوجِبُهُ ظاهرهُ، ثم يَعْقِلُ السامعُ من ذلك المعنى، على سبيلِ الاستدلالِ، معنًى ثانياً هو غَرَضُك، كمعرفتِكَ مِنْ "كثيرِ رمادِ القدرِ" أنه مضيافٌ ... وكذا إذا قال: "رأيتُ أسداً"، ودلَّكَ الحالُ على أنه لم يُرِدِ السبعَ، علمتَ أنه أرادَ التشبيهَ، إلا أنَّه بالغَ فجعلَ الذي رآه بحيث لا يتميّزُ عن الأسد في شجاعته وكذلك تعلم من قولهِ: "بَلَغَني أنك تُقَدِّمُ رجلاً وتؤخر أَخرى"، أنَّه أراد التردُّدَ في أمرِ البَيْعة واختلافِ العَزْم في الفعلِ وتَرْكِه))[٢] .

٢ – الأثر التواصلي للخطاب الإضماري.

في ضوءِ ما مر يرتب الجرجاني أثراً دلالياً يجد في توافره دلالة على جدوى التواصل وبلوغ المراد، و يتجلى هذا الأثر في مدى إثبات المعنى المراد وتقريره في نفس متلقي الخطاب فعندئذٍ تثبت المزية للقول والقائل معاً ؛ إذ يقول : ((اعْلَمْ أنَّ سبيلك أَولاً أَنْ تَعْلَم أنْ ليستِ المزيةُ التي تُثْبتها لهذه الأجناس عَلَى الكلام المتروكِ على ظاهرِه، والمبالغةُ التي تدَّعي لها في أنفسِ المعاني التي يَقْصِدُ المتكلمُ إليها بخَبَره، ولكنها في طريق إثباتهِ لها وتقريرِه إياها))[٣] ، وعلى هذا فكلما زاد إثبات المعنى في نفس المتلقي إبلاغياً مفهماً انطلاقاً من أن المعنى النصي متحقق في كفايتي المتكلم والمستمع وأن العبرة في ترسيخه بينهما ومفاد هذا ((أنْ ليس المعنى إذا قلنا: "إن الكنايَة أبْلغُ منَ التَّصريح"، أَنك لمَّا كنَّيْتَ عن المعنى زِدْتَ في ذاته، بل المعنى أَنك زِدْتَ في إثباتهِ، فجَعلْتَه أبلغَ وآكَدَ وأَشَدَّ. فليستِ المزيةُ في قولهم: "جَمُّ الرماد"، أنّهُ دلَّ على قِرًى أكثرَ، بل المعنى إنك أَثبتَ له القِرى الكثيرَ من وجهٍ هو أَبلغُ، وأوجَبْتَه إيجاباً هو أَشدُّ، وادَّعيْتَه دَعْوى أنتَ بها أَنْطَقُ، وبِصِحَّتها أَوْثَقُ))[٤] . وبناء على هذا فسبيل الخطاب الإضماري هو تقويه المعنى في نفس مستقبل الخطاب وتأكيده على اختلاف الآليات المتبعة من كناية واستعارة وتشبيه ، إذ لايختلف تحقق المعنى وتحصيله من حيث هو معنى معروف لدى طرفي الخطاب بين أن يسلك المتكلم أحد سبل الإضمار الثلاثة أو أن يسلك سواها ، بيد أن المزية في المنوال الإضماري التلميحي المتبع فهو الذي يفيد تأكيداً وتشديداً وقوةً في إثبات ذلك المعنى إذ ((ليستِ المزيةُ التي تَراها لقولك: "رأيتُ أسداً" على قولك: رأيتُ رجلاً لا يتميزُ عن الأَسد في شجاعته وجُرأته أنك قد أَفدْتَ بالأول زيادة في مساواته الأسد، بل أن أَفَدْتَ تأكيداً وتشديداً وقوةً في إثباتك له هذه المساواةَ، وفي تقريرِكَ لها، فليس تأثيرُ الاستعارةِ إذن في ذاتِ المعنى وحَقيقَتِه، بل في إيجابهِ والحُكْم به))[٥] وهذا الأثر هو ما يجده الجرجاني متحققاً في نفس المتلقي عند نعته الألفاظ بالنعوت الرفيعة التي يقصد بها ذلك الأثر إذ يقول : ((وهكذا قياسُ "التمثيل"، تَرى المزيةَ أبداً في ذلك تَقَعُ في طريقِ إثباتِ المعنى دون المعنى نَفْسِه. فإذا سمعْتَهُم يقولون: إنَّ مِنْ شأنِ هذه الأجناسِ أنْ تُكسِبَ المعاني نبلًا وفضلًا، وتُوجِبَ لها شَرَفاً، وأن تُفخِّمها في نفوسِ السامعين، وتَرْفَع أَقْدارَها عند المخاطَبين، فإنّهم لا يُريدون الشَّجاعةَ والقِرى وأشباهَ ذلك مِنْ مَعاني الكَلِم المُفْردةِ، وإنما يَعْنون إثباتَ معاني هذه الكلم لمن ثبت له ويخبر بها عنه))[٦]. وعلى هذا فالجرجاني يحاول أن يضع – في سبيل تأليف مفهوم للخطاب الإضماري– ثنائية طرفي الخطاب (المتكلم والمستمع) في إطار ثنائية أخرى تتشكل معها معالم ذلك المفهوم ، وهذه الثنائية هي (النص والخطاب) ، فالنص بوصفه وحدة دلالية كبرى منتجة للمعنى النصي لابد لها من بناء ملفق من التركيب على وفق

قواعد النحو واللغة ومعنى تركيبي متحصل من ذلك يتفق والكفاية اللغوية لدى المتخاطَبينِ ومن ثَمَّ يحيل هذا المعنى النصي على معنى ثانٍ مرتكز على بعد تداولي له مقوماته السياقية ومركوز في الكفاية التواصلية لدى طرفي الخطاب لينتقل بالمتلقي من النص إلى الخطاب.

٣ – التوصيف الدلالي للمعنى النصي.

حرص الجرجاني كثيراً على بيان المرتكز الأول لمعنى المعنى الذي هو المعنى النصي ، ذلك المفهوم الذي التبس أمره على السابقين فنعتوا اللفظ الحامل له بنعوت كان هو مستحقها ، وقد وقف الجرجاني عند هذا المعنى وقفة توصيفية في ثلاثة مواضع رئيسة ، ونعته في كل منها نعتاً يرى من الضروري أن يتصف به وهي كالآتي :

١ – المعنى الإبلاغي (المدرك الفكري) .

يرى الجرجاني أن من المقومات الأساسية للخطاب الإضماري المنتج أن يكون معناه الأول المفضي إلى المعنى الثاني (معنى المعنى) منجزاً تركيبياً ذا دلالة ضرورية على المستوى النصي التركيبي ، وهو الذي وسمه بانه (مدرك بالفكر) إذ يقول : ((ومِن الصفاتِ التي تجدهُم يُجْرُونها على "اللفظ"، ثمَّ لا تَعترضِكَ شُبهةٌ ولا يكونُ منكَ توقُّفٌ في أنها ليستْ له، ولكنْ لمعناه ، قولُهم: "لا يكونُ الكلامُ يستحقُّ اسمَ البلاغةِ حتى يُسابِقَ معناهُ لفظَهُ، ولفظُه معناه، ولا يكونَ لفظُه أسبقَ إلى سمعك من معناه إلى قلبكَ" وقولُهم: "يدخلُ في الأُذن بلا إذْن"، فهذا مما لا يَشُكُّ العاقلُ في أنه يَرجِعُ إلى دلالةِ المعنى على المعنى، وأنه لا يُتصوَّر أنْ يُرادَ به دلالةُ اللفظِ على معناه الذي وُضِع له في اللغةِ ... وجملةُ الأمرِ أنَّه إنما يُتصوَّر أن يكونَ لمعنى أسرعَ فهماً منه لِمعنىً آخرَ، إذا كانَ ذلك مما يدرَكُ بالفكْر، وإذا كان مما يتجدَّد له العلمُ به عند سَمْعِه للكلامِ))[٧] ،ولاريب في ان المراد بالمعنى المدرك ذلك الذي ينتمي إلى أفق الدلالة التركيبية النصية في أطره السياقية المناسبة ، تلك التي يجد فيها المتلقي يسراً ووضوحاً في فهم المعنى واكتناهه وعلى هذا بالمعنى المدرك ينتمي إلى المحتوى النصي المرتبط بالمقام التداولي وما يلازمه من مراعاة للسياق والمقام ومن ثم فإن المنحى التلميحي في الخطاب الإضماري هو المتحكم في بناء ذلك كله .

٢ – المعنى المحُيل (السِّفارة الدَّلاليَّة) .

يرى الجرجاني أن من صفات المعنى النصي المفهم أن يكون محيلاً تاماً على (معنى المعنى) مستقلاً في تلك الإحالة متمكناً في موضعه إذ يقول : ((وإذا كان ذلك كذلك، عُلِمَ عِلْمَ الضرورةِ أنَّ مصْرِفَ ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني، وأنهم أرادوا أنَّ مِن شَرْط البلاغة أن يكون المعنى الأولُ الذي تجعلُه دليلاً على المعنى الثاني ووَسيطاً بينَكَ وبينَه، متمكِّناً في دلالتِه،

مستقلاً بوسّاطَتهِ، يَسْفُرُ بينَكَ وبينَه أحْسَنَ سِفارة، ويُشيرُ لك إليهِ أبْيَنَ إشارةٍ، حتى يخيَّلَ إليكَ أنَّك فهِمْتَه من حاقِّ اللفظِ))[٨] ولاريب في أن تأكيده على استقلالية المعنى المحيل على المعنى الثاني التي نعتها بـ(السفارة) إنما يريد بذلك تواطؤ المتكلم والمتلقي على معرفته وهو ما نعته بـ(المدرك الفكري) مثلما مر ؛ إذ كلما كان المعنى النصي متمكناً في مستواه الدلالي كان أبلغ في الإحالة على المعنى .

٣ – الإضمار الدلالي .

يجد الجرجاني في خفاء المعنى ولطفه ودقته صفة مثلى للمعنى النصي بلحاظ ما لذلك من أثر في جودة الخطاب الإضماري التلميحي لاستراتيجية الإضمار؛ لذا ركز كثيراً على ذلك من قبيل قوله : ((وعمَد فيما كنَّى به وشبَّهَ ومثَّلَ، لما حسُنَ مأخذُه، ودَقَّ مسلَكُه، ولطُفَتْ إشارتُه، وأن المِعْرَضَ وما في معناه، ليس في اللَّفْظَ المنطوقَ به، ولكنْ معنى اللفظِ الذي دَلَلْتَ به على المعنى الثاني))[٩] وهذا التوصيف هو ما التمسه الجرجاني عِلَّةً دلالية ومسوغاً لما دار بين خلف الأحمر وبشار بن برد من حوار بشأن قصيدته إذ يقول : ((فهل كان هذا القولُ من خَلَف والنقدُ عَلَى بشارٍ، إلاّ لِلُطفِ المعنى في ذلك وخفائه))[١٠].

ثانياً : متضمَّنات القول بين طرفي الخطاب .

من مظاهر ما حاول الجرجاني تقديمه هو أن الخطاب الإضماري منوال دلالي بلاغي يمثل منجزاً نصياً مستولد من صلب الإحالة المعنوية للنص الحامل لخصائص المنوال التلميحي الذي يؤلف فيه المعنى المضمر العنصر المهيمن على المحتوى التخاطبي . ومثلما مر فإن ما يحيط بالخطاب الإضماري من تداول وسياق ومقام فضلاً عن منطلقه النصي يجعل من مقتربات التداول وحيثياته التواصلية محتوى مفاهيمياً يلتقي ومضامين مقولات الجرجاني بلحاظ وحدة الموضوع والملاك المتمثل بالرسالة التواصلية وطرفيها (المتكلم والمستمع) ، ولعل الناظر في مقولات الجرجاني يجد توصيفاً دقيقاً لأجزاء ذلك المحتوى المفاهيمي حكماً وموضوعاً ، إذ ينطوي بحثه في توصيف الإطار الإضماري على مبدأين رئيسين هما التعاون الحواري والملاءمة . أما مبدأ التعاون الحواري فهو ما يفرضه البحث التداولي في تجلي مفاهيمه المختلفة كالاقتضاء والاستلزام التخاطبي والافتراض السابق وما إلى ذلك كونها تمثل الآليات الإضمارية الضرورية لإنتاج الخطاب . وأما الملاءمة فهي المبدأ التداولي الذي يمكن في ضوئه الحكم على الخطاب الإضماري من حيث تحقيق التواصل المرجو وعدمه .

١ – مبدأ التعاون الحواري وعناصر التداولية .

يقوم مبدأ التعاون الذي وضعه (غرايس) على أن تجعل مساهمتك الحوارية حين تدلي بها مناسبةً للاتجاه والغاية المتوخاة من الحديث المتبادل الذي تخوضه ، ويشتمل هذا المبدأ على أربعة مجالات (مسلمات) تتضمن مجموعة من القواعد السلوكية وهذه المجالات هي :

١– الصلة (المناسبة والملاءمة والعلاقة) أن يكون الكلام مناسباً وذا صلة بموضوع الحديث .

٢– النوع (الكيف) أن لايقال ما هو غير صادق أولا يوجد دليل كافٍ على صدقه .

٣– (الكم) أن يكون الإسهام بالمعلومات في المحاورة بالقدر المطلوب .

٤– والأسلوب (الجهة والحال) أن يكون الكلام موجزاً متسلسلاً ليس فيه غموض أو لبس[١١] .

ومسلمات هذا المبدأ ما نجده في قول الجرجاني عند بحثه الكناية بوصفها آلية معتمدة في الخطاب الإضماري بقوله : ((أما "الكنايةُ"، فإنَّ السببَ في أنْ كانَ للإثباتِ بها مزيةٌ لا تكونُ للتَّصريح ، أنَّ كلَّ عاقلٍ يَعْلمُ إذا رجعَ إلى نفسهِ، أَنَّ إثباتَ الصفةِ بإثباتِ دَليلِها، وإيجابَها بما هُو شاهِدٌ في وجودِها، آكدُ وأبلغُ في الدعوى من أن تجيء إليها فتثبتها هكذا ساذَجاً غُفْلاً. وذلك أنَّكَ لا تدَّعي شاهدَ الصفةِ ودليلهَا إلاَّ والأَمرُ ظاهرٌ معروفٌ، وبحيثُ لا يُشَكُّ فيه، ولاَ يُظَنُّ بالمُخْبر التجوُّزُ والغَلَطُ))[١٢] .

٢ – الافتراض السابق .

يرد في كلمات الجرجاني ما يشير إلى ضرورة وجود المعرفة الخلفية التخاطبية المشتركة [١٣] بين طرفي الخطاب الإضماري ، تلك التي ينبغي لكليهما معرفتها حتى يكون المحتوى الإبلاغي مستمراً بينهما لضمان استمرار نجاح التواصل التخاطبي [١٤] ، وهذه الخلفية المشتركة هي ما يطلق عليه في الأدبيات التداولية بـ(الافتراض السابق) ،أي ما يفترضه المتكلم في وقت سابق لزمن التكلم بوصفه معلومات مشتركة بين طرفي الخطاب معروفة سابقاً ، ليوجه المتكلم حديثه إلى المتلقي على وفق ما يفترض أنه معلوم لديه[١٥] ؛ لذا يعد مرتكزاً تداولياً مهماً في الخطاب التداولي لما يؤسسه من قاعدة بيانات مشتركة تدعم محتوى الخطاب وتقلل الجهد المبذول في التلقي . وعلى هذا فالافتراض السابق يؤلف رافداً مهماً لبناء الكفاية التواصلية لدى طرفي الخطاب؛ لذا يرى الجرجاني – في بحثه الكناية–((وذلك أنَّكَ لا تدَّعي شاهدَ الصفةِ ودليلهَا إلاَّ والأَمرُ ظاهرٌ معروفٌ، وبحيثُ لا يُشَكُّ فيه، ولاَ يُظَنُّ بالمُخْبر التجوُّزُ والغَلَطُ))[١٦]. ولاريب في أنَّ (الأمر الظاهر المعروف الذي لايشك فيه) إنَّما هو منجز دلالي تعاقدي متفق عليه بين طرفي الخطاب ؛ إذ إنَّ تحقق إنجاز الأفعال الكلامية في الخطاب لنجاح التواصل مرتبط بنجاح الفرض السابق أو إخفاقه[١٧] ؛ لذا جعله الجرجاني أساساً للمعنى التداولي المترتب عليه ، نظراً إلى أن عدم ظن التجوز والغلط بالمخاطب آتٍ من ذلك التواطؤ

على الخلفية المشتركة للخطاب ، ومن ثم فإن عنصر الانسجام التخاطبي متوافر بين كفايتي المتخاطبين . وإشارة الجرجاني إلى الصحة في استبعاد التجوز والغلط يقابله ما يجب أن تكون عليه بنية الفرض السابق من الاطراد حتى مع النفي[١٨] ، فمثلاً حقيقة الفرض باقية في القولين الآتيين :

أ– كتاب سيبويه أول مؤلف في النحو . ب – ليس كتاب سيبويه أول مؤلف في النحو .

إذ لسيبويه كتاب في كلتا الحالتين سواء أكان أول مؤلف أم لا .وبناء على هذه الكفاية التواصلية العاصمة من التجوز والغلط في هذا المقام يرى الجرجاني : ((لا يَخلو السامِعُ من أنْ يكونَ عالِماً باللغةِ وبمعاني الألفاظِ التي يَسمعُها، أو يكونَ جاهلاً بذلك. فإن كانَ عالِماً لم يُتَصوَّرْ أنْ يَتفاوتَ حالُ الألفاظِ معه، فيكونَ معنى لفظٍ أسرعَ إلى قلبِه من معنى لفظٍ آخرَ))[١٩] .

٣ – الاقتضاء التداولي .

يلتقي الجرجاني والدرس التداولي في رصد مفهوم الاقتضاء ، بوصفه مرتكزاً تداولياً نابعاً من المكون الدلالي للجملة ؛ كون المحتوى القضوي مؤلف من مجموع معاني مفردات الجملة في ظل تعالقها التركيبي الإسنادي[٢٠]، ليستند إليه في إتمام عملية التواصل كونه مفضياً إلى المعنى التداولي المراد في الخطاب الإضماري ، وفي هذا يقول الجرجاني : ((أوَ لا تَرى أنكَ إذا قلْتَ: "هو كثيرُ رمادِ القِدْر"، أو قلتَ: "طويلُ النجادِ"، أو قلتَ في المرأةِ: "نَؤُومُ الضحى"، فإنَّكَ في جميعِ ذلك لا تُفيدُ غرضَك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظُ على معناه الذي يُوجِبُهُ ظاهرهُ))[٢١] . وواضح أن ما أراده بالإيجاب هو اقتضاء الظاهر اللفظي الذي صرح به وإن لم يكن على دلالته الاصطلاحية الدقيقة في قوله : ((ولكنْ يدلُّكَ اللفظُ على معناه الذي يَقْتضيه موضوعُهُ في اللغُة، ثُمَّ تَجدُ لذلك المعنى دَلالةً ثانيةً تَصِلُ بها إلى الغَرَض))[٢٢] ، وفي هذا يرى (ديكرو) أن في اختيارنا ملفوظاً مايحتوي مقتضى ما أو آخر فإننا على وفق هذا الفعل نعرف صنفاً من الملفوظات القابلة للاستمرار أو غيرها، وفي الوقت نفسه فإننا نوضح حدود الحوار المنفتح مع المخاطب إذ إن اقتضاء محتوى ما هو قبول هذا المحتوى بوصفه شرط الحوار اللاحق[٢٣]، ومن هنا أكد الجرجاني أن ملاك الاقتضاء عقلي على وفق التواضع اللغوي ودلالاته التركيبية ، فحينما : ((تقول: "المعنى"، و "معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ والذي تَصِلُ إليه بغير واسطة و"بمعنى المعنى"، أن تَعْقِل من اللفظِ معنًى، ثم يُفضي بكَ ذلكَ المعنى إلى معنى آخرَ))[٢٤] .

ولعل الجدير بالوقوف عنده في هذا الصدد هو الفرق بين هذين المفهومين ؛ نظراً إلى ما يخلفه التشابه بينهما من التباس على محلل الخطاب ، ولعل الناظر إلى حيثياتهما في ضوء مقولات التداوليين يجد الفرق بيّناً بينهما وإن ندَّ من بعض أصحابها ما يُفهم منه عدم الفرق ووحدة المفهوم[٢٥]

إذ إن الافتراض منتج تداولي يفرزه السياق الذي يقع فيه الخطاب بوصفه تفاهماً متقدماً بين طرفيه ، وعلى هذا فهو ليس من الخواص الدلالية للجمل بل هو منجز المتكلمين في موقف حواري معين وهم المعنيون باكتشافه [٢٦]. أما الاقتضاء فهو منتج دلالي يفهم من المحتوى الدلالي للجملة ، وهو ناتج من نظر محلل الخطاب وليس ضرورياً أن يكون للمخاطب أثر في اكتشاف محتواه[٢٧] ،وهو ينبع منطقياً مما قيل في الكلام فهو محتوى جملي صرف[٢٨] . وفي ضوء ما مر فإن الافتراض السابق بمثابة مقدمة لنجاح الخطاب التواصلي ، في حين يقع الاقتضاء نتيجة مستنبطة منه[٢٩] . وأكبر الظن أن وقوع الخلط بين المفهومين مرده إلى الاشتراك بين ما يدعى بـ(الافتراض الدلالي) الذي ينتجه المحتوى الدلالي للجملة وبين الاقتضاء الذي مبعثه ذلك المحتوى أيضاً[٣٠]، في حين لايعدو هذا النوع من الافتراض إلا اقتضاء ؛ نظراً إلى وحدة الملاك الذي يصدران منه .

٤ – الاستلزام التخاطبي .

وهو أحد مظاهر قصد المتكلم ومعنى مستنتج في موقف حواري تخاطبي معين ، نابع من خرق إحدى مسلمات التعاون الحواري يوضحه الحوار الآتي [٣١] :

أ – هل سافر محمد ؟ ب – لاتزال سيارته أمام البيت .

ففي جواب (ب) خرق لمسلمة التعاون الحواري وهي (المناسبة) ؛ إذ لاتوجد مناسبة في الظاهر بين (أ) و (ب) ولكن الاستلزام الحواري المتحصل من السياق يعطي معنى أن علياً لايزال في بيته ، وهذا ما يسميه (غرايس) بالاستلزام التخاطبي غير الوضعي (الحواري) إلى جانب نظيره الوضعي، الذي يمثل الجوانب غير الصدقية للخطاب وتحدد من طريق المكون الدلالي للجملة الملفوظة ، ومثاله جملة (ب) في الحوار الآتي[٣٢] :

أ – صحيح أن زيداً لساني ؟ ب – من المدهش أن يكون زيدٌ لسانياً .

فالجملة الثانية صادقة دائماً سواء أكانت الجملة الأولى كاذبة أم صادقة مادام الأمر الأهم في الحوار هو أن يكون القول : (إن زيداً لساني) أمراً مدهشاً وهو متحقق في الجملة الثانية[٣٣] . وهناك استلزام تخاطبي تلويحي (مخصص) الذي يتطلب سياقاً خاصاً ومقاماً تواصلياً محدداً ، وآخر (معمم) لايتطلب السياق الخاص بل يتعلق بالوحدات اللغوية المستعملة في عبارات الخطاب التواصلي[٣٤] ، إذ إن دلالة التنكير في قولنا : (دخلت بيتاً) تستلزم أن البيت لم يكن بيت المتكلم ، في حين تستلزم في قولنا : (ضربني زيدٌ فكسر لي ضلعاً) أن يكون ضلع المتكلم[٣٥] ، وفي ضوء هذا فإن الاستلزام التخاطبي (الوضعي) ونظيره (المعمم) يرتبطان بالمكون التركيبي للنص، ومن ثم فإن ذلك يعني تضافره والتداولية المدمجة في إنجاح الخطاب الإضماري . ويمكن القول إن وجود الاقتضاء التداولي

هو الذي يكشف ذلك الخرق لمسلمات التعاون الحواري بناء على ملاكه الدلالي في النص ، وأن وجود الافتراض السابق بين طرفي الخطاب هو الذي أنتج الاستلزام التخاطبي بوصفه خلفية معرفية مشتركة يستولد منها ذلك المعنى المستلزم [٣٦] . وفي هدى ما مر فإن الاستلزام التخاطبي هو ما كان مقصوداً في مقولات الجرجاني إذ يقول : ((فإنَّكَ في جميعِ ذلك لا تُفيدُ غرضَك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظُ على معناه الذي يُوجِبُهُ ظاهرهُ، ثم يَعْقِلُ السامعُ من ذلك المعنى، على سبيلِ الاستدلالِ، معنًى ثانياً هو غَرَضُك، كمعرفتِكَ مِنْ "كثيرِ رمادِ القدرِ" أنه مضيافٌ، ومن "طويلِ النِّجاد" أنه طويلُ القامة، ومن "نؤوم الضحى" في المرأة أنها مُتْرَفَةٌ مخدومةٌ، لها مَنْ يَكفيها أَمْرَها))[٣٧] وإذا علمنا أن الاستدلال إجراء يشمل كلَّ قضية مضمرة يمكن استخراجها من ملفوظ ما واستنباطها من محتواه الحرفي[٣٨]، فالمحتوى القضوي للنص يفضي بالسامع – في ضوء ذلك الاستدلال – إلى المعنى الحسي في كثرة الرماد وطول النجاد ونوم الضحى ومن ثم يخرق المتكلم إحدى مسلمات التعاون الحواري وهي الملاءمة ؛ إذ لا مناسبة بين المستعلَم عنه في تلك الأحوال وإجاباتها المارة ، بيد أن وجود الخلفية المعرفية المشتركة في مفهوم الافتراض السابق تنتج استلزاماً تخاطبياً في بيان معنى الكرم والطول والترف ، وفي هذا يقول الجرجاني : ((أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد وإذا كثر القرى كثر رماد القدر وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ردف ذلك أن تنام إلى الضحى))[٣٩] ، وبموجب ذلك لايبدو دقيقاً قول (جورج يول) بأن الاستلزام شيء ينبع منطقياً من الكلام كون الجمل هي التي تحوي الاستلزام وليس المتكلمون ولايعد مفهوماً تداولياً مرتبطاً بمعنى المتكلم بل هو مفهوم منطقي محض[٤٠] ، ولعل وجود أثر الاقتضاء في ظل المحتوى الدلالي للكلام – كما مر بيانه – هو الذي حدا به على القول بذلك .

٥ – مبدأ الملاءمة .

يلتقي (مفهوم الملاءمة) بوصفه مسلمة من مسلمات مبدأ التعاون الحواري التي تقضي بأن يكون الكلام ملائماً وذا صلة وعلاقة ومناسبة بموضوع الحوار، بنظيره (مبدأ الملاءمة) لـ(سبربر و ولسن) الذي يعالج تأويل الملفوظات اللغوية لتحقيق الملاءمة بين مقصد المتكلم وجهد المخاطب ، حين يسعى الأول إلى مساعدة الثاني على إدراك مقاصده الإخبارية بأقل جهد ممكن[٤١] ، انطلاقاً من أنهما يصدران من مبدأ تحقيق أعلى مستوى للتناسب الدلالي في إظهار المقاصد التي ينطوي عليها ملفوظ ما بين طرفي الخطاب ؛ لذا كان مدار مبدأ الملاءمة مُركَّزاً حول فكرة (غرايس) المحورية التي يرى فيها أن السمة المميزة للتواصل الإنساني تمثل في التعبير عن النوايا والمقاصد والتعرف عليها[٤٢] . وهذا المنحى التناسبي للخطاب الإضماري هو ما نجده في مقولات الجرجاني

التي يرى فيها وجوب تحقيق التوافق الدلالي بين طرفي الخطاب في ضوء البنى والملفوظات التخاطبية والمقاصد المنطوية عليها . فإذا كان مبدأ الملاءمة يعني التعالق الوثيق بين المتكلم والنتائج السياقية التي يجنيها المخاطب على وفق سلسلة من الجهود ، سواء أكانت تلك النتائج تعزيز معلومة أم إضافتها أم حذفها ، وكلما قلت الجهود التأويلية المبذولة كالانتباه والتخزين والتحليل وزادت النتائج المحصلة كان التواصل ناجحاً ملائماً وبخلاف ذلك فالتواصل غير ملائم [٤٣]، فإن ما يفهم من مقولات الجرجاني ردف ذلك بقوله : ((وأنَّهم أرادوا أنَّ مِن شَرْط البلاغة أن يكون المعنى الأولُ الذي تجعلُه دليلاً على المعنى الثاني ووَسيطاً بينَكَ وبينَه، متمكِّناً في دلالتِه ... حتى يخيَّلَ إليكَ أنَّك فهِمْتَه من حاقِّ اللفظِ، وذلك لقِلَّة الكُلفة فِيه عليكَ، وسرعةِ وصولهِ إليكَ))[٤٤] . ولعل معيار نجاح التخاطب الذي أسسه على مبدأ (قلة الكلفة) يلتقي ومنظور الجهد المبذول في مبدأ الملائمة التداولية ،إذ ((كلما قل الجهد المعرفي المبذول في معالجة الملفوظ ازدادت درجة ملاءمة هذا الملفوظ ، وكلما استدعى التعامل مع ملفوظ ما جهداً كبيراً كانت ملاءمته ضعيفة))[٤٥] ويحاول الجرجاني بيان ما يقف حائلاً دون تحقيق النجاح في التخاطب إذ يقول : ((وإنْ أردتَ أنْ تعرِفَ ما حالُه بالضِّدِّ من هذا٤، فكانَ منقوصَ القوّة في تأديةِ ما أريدَ منه، لأنَّهُ يعترِضُه ما يَمنعه أن يَقْضيَ حقَّ السِّفارةِ فيما بينكَ وبينَ معناكَ، ويُوضحَ تمامَ الإيضاحِ عن مَغْزاك))[٤٦] . ويسند وجود العوائق التخاطبية ومنافاة التواصل إلى مخالفة التداول والمواضعات التي تكتنف الاستعمالات اللغوية إذ لايمكن الحديث عن نجاح التواصل إلا بتحقق الحد الأدنى من الكفاية التداولية و الثقافة المشتملة على الموروث المتفق عليه والرصيد المشترك بين متكلمي اللسان الواحد [٤٧]

ولهذا قال : ((فانظرْ إلى قولِ العباسِ بنِ الأحنف:

سأَطلبُ بُعْد الدارِ عنكُمْ لِتَقْربوا ... وتَسْكُبُ عيناىَ الدموع لتجمدا

وظنَّ أنَّ الجمودَ يَبْلغُ له في إفادةِ المسرَّة والسلامةِ من الحزنِ ما بلغ سكبُ الدمع في الدلالة على الكآبةِ والوقوعِ في الحُزنِ ... ولذلكَ لا ترَى أحداً يذكرُ عينَه بالجمودِ إلاَّ وهُوَ يشكوها ويذمُّها وينسبها إلى البخل))[٤٨]ثم قال : ((وجملةُ الأمرِ أَنَّا لا نعلمُ أحداً جعلَ جمودَ العينِ دليلَ سرورٍ وأمارةَ غِبْطةٍ، وكنايةٍ عن أنَّ الحالَ حالُ فرحٍ)) [٤٩] . وفي هذا إشارة إلى الإخلال ببعض مقومات الملاءمة من قبيل ما يعرف بـ(المبدأ المعرفي) بوصفه مرتكزاً أساسياً لتحقيق الملاءمة واعتماد المعرفة الإنسانية في تحقيق أقصى درجات الملاءمة [٥٠]، ويعاضده في سبيل تحقيقها ما يعرف

بـ(المبدأ التواصلي) الذي يتلخص مضمونه في أن الملفوظات يمكنها أن تنتج توقعات للملاءمة في حدودها المثلى[٥١] ، إلى جانب ما قد يرصد من ضعف تدخل السياقين المقامي والقضوي في تحقيق

الملاءمة.[٥٢] ولعل هذا ما أراد لفت النظر إليه بقوله : ((فهذا مثالٌ فيما هو بالضدِّ مما شرَطوا من أنْ لا يكونَ لفظُه أسبقَ إلى سَمعك، من معناهُ إلى قلبكِ لأنَك ترى اللفظَ يصِلُ إلى سمعِكَ، وتحتاجُ إلى أن تخُبَّ وتُوضِعَ في طلبِ المعنى ويَجْري لكَ هذا الشرحُ والتفسيرُ في "النظْمِ" كما جرَى في "اللفظِ"، لأنه إذا كان النظْمُ سَويّاً، والتأليفُ مستقيماً، كان وُصولَ المعنى إلى قلبِك، تِلوَ وصولِ اللفظِ إلى سَمْعك. وإذا كان على خلافِ ما ينبغي، وصَلَ اللفظُ إلى السمعِ، وبقيت في المعنى تطلبه وتتعب فيه، وإذا أفرطَ الأمرُ في ذلكَ صارَ إلى التعقيدِ الذي قالوا: "إنه يسْتَهلِكُ المعنى"))[٥٣].فبعد بيان عوائق التواصل التي تحوج المتلقي إلى أن (يخب ويوضع في المعنى) يشرع ببيان أثر المبدأ التواصلي في تحقيق الملاءمة عند (وصول المعنى إلى قلبك تلو وصول اللفظ إلى سمعك) ، وإذا علمنا أن الملاءمة تدور حول محور ما يعرف بـ(القاعدة الإخبارية) أو (الإنتاجية) التي تفيد بأن من المفترض في كل نشاط كلامي أن يكون هادفاً وحاملاً الفائدة إلى المخاطب[٥٤]، فإنَّ في قوله : (وإذا كان على خلافِ ما ينبغي، وصَلَ اللفظُ إلى السمعِ، وبقيت في المعنى تطلبه وتتعب فيه، وإذا أفرطَ الأمرُ في ذلكَ صارَ إلى التعقيدِ الذي قالوا: "إنه يسْتَهلِكُ المعنى") ما يلتقي والقول بذلك المحور الذي لايجد جدواه المرجوة ؛ إذ لايعدو والحال هذه إلا استهلاكاً للمعنى مثلما قال .

ثالثاً : التداولية المدمجة والإضمار .

للتداولية المدمجة أثر مهم في الخطاب الإضماري ونجاح التواصل ؛كونها تقوم على عملية الدمج بين المكونات الثلاثة ذات الأهمية في إنتاج المعنى ، وهي التركيبي والدلالي والتداولي وتعتمد على إدماج بعض الوقائع والمعطيات التداولية مما لها ارتباط بالمجال اللساني وانعكاس في بنية اللغة [٥٥]، لتحلل في المستوى اللغوي أثر الوحدات التركيبية في المؤثرات المعنوية والدلالية وفي المستوى البلاغي علاقة الدلالة بالمقام في كل ذلك [٥٦] . فالتداولية المدمجة هي بحث الجوانب التداولية في بنية اللغة ودلالة الجملة لإظهار الأشكال اللغوية ذات القيمة التداولية لضبط شروط استعمالها[٥٧] . ولعل من أهم خصائص التداولية المدمجة ارتباطها بنظرية التلفظ وتطبيقها المُسلَّمةَ القائلة بعدم وجود معنى الملفوظ إلا بالعودة إلى تلفظه ، وعلى هذا فالذي يحدد موضوع التداولية المدمجة ليس الملفوظ نفسه بل المعنى المرتبط به، انطلاقاً من فرضية (رصد البناء) التي قال بها (انسكومبر وديكرو)[٥٨]، وبمثل هذا المنحى حاول الجرجاني بيان الطريقة المثلى لمعاجة النص والخطاب في سياقهما الإضماري؛ للوصول إلى منجز معنى المعنى متخذاً من النظم والاهتمام بصياغة النص في ضوء التركيب والدلالة والتداول منوالاً إضمارياً للتواصل إذ يقول : ((هذا ما ينبغي للعاقلِ أن يَجْعلَه على

ذكر منه أبدًا، وأن يعلم أنه ليسَ لنا إذا نحنُ تَكلّمْنَا في البلاغةِ والفصاحةِ معَ معاني الكلِم المفردةِ شغلٌ، ولا هيَ منَّا بسبيل، وإنَّما نَعْمَد إلى الأحكام التي تَحْدُثُ بالتأليف والتركيب))[٥٩] .

ولكيفية بناء النص أهمية في خلد الجرجاني بوصفها آلية منتجة للتركيب والدلالة، ومن ثم بلوغ معنى المعنى الذي لايتحقق إلا بوجود البعد التداولي اللازم إذ يقول : ((واعلمْ أنَّ السببَ في أَنْ أَحالوا في أشباهِ هذِه المحاسنِ التي ذكرْتُها لكَ على اللفظِ، أنها ليستْ بأنفُس المعاني، بل هي زياداتٌ فيها وخصائصُ. ألا ترى أنْ ليستِ المزيةُ التي تجدُهَا لِقولك: "كأنَّ زيداً الأسدُ" على قولك: "زيد كالأسد"، لشيء خارجٍ عن التشبيه الذي هو أصْل المعنى، وإنما هو زيادةٌ فيه وفي حُكْم الخصوصيَّةِ في الشَّكْلِ، نحْو أن يُصاغَ خاتمٌ على وجهٍ، وآخرُ على وجهٍ آخرَ، تَجمعُهما صورةُ الخاتَمِ، ويفترقان بخاصَّةٍ وشيءٌ يُعْلَم، إلاَّ أنه لا يُعْلَم منفرداً))[٦٠]، ومثل ذلك ما نجده أيضاً في قوله: ((واعلمْ أن هذا كذلكَ ما دامَ النظْمُ واحداً، فأمَّا إذا تغيَّر النظْمُ فلا بدَّ حينئذٍ من أنْ يتغيَّر المعنى... وعلى ما رأيت في المسألة التي مضَت الآنَ، أعني قولَك: "إنَّ زيداً كالأسد"، و "كأن زيداً الأسدُ"، ذاكَ لأَنَّه لم يتغيَّر من اللفظِ شيءٌ، وإنَّما تغيَّرَ النظمُ فقط. وأما فتْحُكَ "أَنْ" عندَ تقديم الكاف وكانتْ مكسورةً فلا اعتدادَ بها، لأنَّ معنى الكَسْرِ باقٍ بحاله))[٦١] ،وهذا التوجيه يتفق ومايعرف في الدرس اللساني والتداولي بـ(العماد اللساني) الذي هو الأساس اللغوي المؤلف من لبنات مادية (وحدات دلالية) مدركة في الحدث اللساني، قابلة للتفكيك أو التأويل سواء أكانت مفردة أم جملة أم نصاً أم خطاباً[٦٢] . وبلحاظ ما يكتنف التداولية المدمجة من تلاقٍ بين المكونات النصية بوجود المكونين الركيبي والدلالي مثلما مر، وما يلازم ذلك من إحالات مختلفة وبين العناصر الخطابية المتعددة ولعل في مقدمتها في هذا المقام التلفظ والقصد؛ لما لهما من أهمية وصلة في نجاح التواصل من جهة وبحث الجرجاني من جهة أخرى، ينبغي الوقوف عند هذه الموضوعات في حدود ذلك .

١ – الإحالة .

تمثل الإحالة اللغوية العلاقة بين العبارات والأشياء والمواقف والأحداث سواء أكانت خارج النص بفعل السياق أم داخله بشقيها القبلية والبعدية ، وتقع هذه العلاقة – على وفق المنظور التداولي – بين المتكلم المنتج للعبارات وبين الموضوعات الدالة عليها ، ومن ثمَّ فهي علاقة بين المتكلم والمستمع عند استعمال المتكلم العبارة اللغوية للإحالة[٦٣]. ولعل المهم في موضوع الإحالة عند الجرجاني هو (الإحالة الخارجية) تلك التي تقع خارج حدود النص ، أي ذات مرجعية خارجية ولها تعالق وثيق بسياق الحال والأحداث والمواقف المحيطة بالنص[٦٤] ، وربما استأثر هذا النوع بما بحثه الجرجاني في هذا الصدد إذ يقول : ((وكذلك إذا جَعَلُوا المعنى يُتَصَوَّرُ من أجلِ اللفظِ بصورةٍ، ويبدو في هيئةٍ،

ويتشكَّل بشكلٍ يُرجِع المعنى في ذلكَ كلِّه إلى الدلالاتِ المعنوية، ولا يصلُح شيءٌ منه حيثُ الكلامُ على ظاهرِه، وحيثُ لا يكون كناية ولا تمثيل ولا استعارةٌ، ولا استعانةٌ في الجملةِ بمعنىً على معنًى، وتكونُ الدلالةُ على الغَرض مِنْ مجرَّد اللفظِ، فلو أَنَّ قائلاً قال: "رأيتُ الأسَدَ"، وقال آخرُ: "لَقِيتُ الليثَ"، لم يَجُزْ أن يقال في الثاني إنَّه صوَّر المعنى في غيرِ صورتِهِ الأُولى، ولا أنْ يُقال أبرزَهُ في معرضٍ سِوى معرضِه، ولا شيئاً من هذا الجنسِ. وجملةُ الأمر أنَّ صُوَرَ المعاني لا تتغيَّر بِنَقْلها من لفظٍ إلى لفظٍ، حتى يكونَ هناك اتساعٌ ومجازٌ، وحتى لا يُرادَ منَ الألفاظِ ظواهرُ ما وُضِعَتْ له في اللغة، ولكنْ يُشارُ بمعانيها إلى معانٍ أُخَرَ))[٦٥]. وواضح أن المراد بـ(الدلالات المعنوية) هي الإحالة المعنوية الخارجية التي يحيل فيها المعنى النصي (المعنى الأول) على المعنى التداولي (معنى المعنى) ، وعلى هذا فهو لايرى مزيةً فيما اجتُزئ من التداولية المدمجة مما تعلق بالمكون التركيبي بل حتى بالمكون الدلالي في النص ما لم يحل على المعنى التداولي بكناية أو تمثيل أو استعارة ، فالجدوى ونجاح التواصل وتحقيق الغرض في الخطاب الإضماري لاتحققه الصياغة اللفظية النصية ولا إعادتها بل بإشارة معانيها إلى معانٍ أُخر ؛ إذ لابد من توخي المنوال التلميحي الإضماري مثلما عبَّر عنه بـ(الاتساع والمجاز) ؛كونه منطوياً على الإحالة المعنوية الخارجية المفضية إلى (معنى المعنى) .

٢ – التَّلفُّظ والقَصد .

مر آنفاً أنه لايمكن الوقوف على معنى ملفوظ ما إلا بالوقوف على تلفظه ، وهذا يعني رصد ما يرافقه من قصد ينوي المتكلم الوصول إلى مرامه فيه ، فضلاً عما يحيط بعناصر التواصل من سياقات مختلفة لها دخل في نجاح ذلك التواصل سواء أكان نصاً أم تلفظاً أم خطاباً ؛ ذلك لأنَّ القصد شرط أساسي في عملية التواصل ولاسيما بين طرفيه ، فلايسمى المتكلم متكلماً أو المخاطب مخاطباً إلا إذا كان القصد متحكماً بتوجه كل منهما إلى الآخر[٦٦] ، ومعلوم أن معنى الملفوظ لايؤخذ من المعاني المعجمية للمفردات أو المعاني التركيبية ؛ كون الملفوظ ذا طبيعة افتراضية تفسيرية تكهنية، في حين تقع دلالة التركيب موقع التعليمات المساعدة على ذلك التكهن[٦٧] ، وهذا ما أراد الجرجاني بيانه في بحثه معنى المعنى إذ يقول : ((وأنَّ المِعْرَضَ وما في معناه، ليس في اللَفْظَ المنطوقَ به، ولكنْ معنى اللفظِ الذي دَلَلْتَ به على المعنى الثاني، كمعنى قولِه : (فإنّي جبانُ الكَلْبِ مهزولُ الفصيلِ) الذي هو دليلٌ على أنَّه مِضْيافٌ، فالمعاني الأُوَلُ المفهومةُ من أنْفُس الألفاظِ هي المَعارِضُ والوشْيُ والحَلْيُ وأشباهُ ذلكَ، والمعاني الثَّواني التي يُومَأُ إليها بتلكَ المعاني، هي التي تُكْسَى تلك المعارضَ، وتُزيَّن بذلك الوشي والحلي))[٦٨].

فهو ليس بصدد مناقشة أوصاف اللفظ من قبيل (المعرض والوشي والحلي) ، بل أراد بـ (اللفظ المنطوق) المفردات ذوات المعاني المعجمية ، وبـ(معنى اللفظ الدال) المعنى التركيبي النصي الذي وجد في توصيفه معادلاً موضوعياً لما يجب أن تكون عليه البنية النصية، التي ينطلق منها التلفظ والمحيل على المعني الثاني (الموما إليه) ؛ لوجود علاقة وطيدة بين التلفظ بجملة ما وبين ما تعنيه في اللغة وهو ما اصطلح عليه (سيرل) بـ(المواضعة) أو المظهر العرفي إلى جانب المظهر القصدي[٦٩] . والمؤدى المهم في قول الجرجاني هو أن (معنى المعنى) نتيجة الخطاب الإضماري المرتكزة على الأبعاد النصية تركيباً ودلالة ، وأن ما يمكن رصده من قيمة تواصلية آتٍ مما يحيل عليه ويفضي إليه من معنى تلفظي تداولي ؛ كون الخطاب وحدة تواصلية قائمة بذاتها ومتتالية من التلفظات المنطلقة من التركيب باتجاه القصد [٧٠] . ومن الجدير بالذكر أن الجرجاني قد أشار إشارة مهمة – بوصفه محللاً للخطاب – إلى أثر طرفيه وما يمكن أن يعتريهما من قصد في عملية التلفظ ، انطلاقاً من أن القصد هو المتحكم الأبرز في اختيار الاستراتيجية الإضمارية وتحقيق نجاح التواصل[٧١] إذ يقول : ((وإذْ قد عرفتَ ذلك، فإذا رأيتَهم يجعلونَ الألفاظَ زينةً للمعاني وحِلْيةً عليها أو يجعلونَ المعاني كالجواري، والألفاظَ كالمعارضِ لها، وكالوشْيِ المحبَّر واللباس الفاخرِ والكُسْوة الرائقة، إلى أشباهِ ذلك مما يُفخِّمون به أمرَ اللفظِ، ويجعلونَ المعنى يُنبل به ويشرُفُ فاعلمْ أنهم يصفون كلامًا قد أعطاكَ المتكلمُ أغراضَه فيهِ مِنْ طريقِ معنى المعنى))[٧٢]. وبهذا يشرك الجرجاني طرفي الخطاب في تحديد معنى الملفوظ ، فمن ناحية المتكلم هو ما يقصده – بمراعاة كفايات طرفي الخطاب – أن يكون مفهوماً لدى المستمع عند التلفظ[٧٣]،ومن ناحية المخاطب هو معنى يستخرجه من الملفوظ مبتدئاً ببنيته الدالة ومعتمداً على كفاياته ومقدراً الكفايات التي يمتلكها المتكلم وحادساً قصده الدلالي[٧٤]. وفي ضوء هذا فإن إعطاء الغرض من المتكلم إلى المخاطب إنما يراد به (القصد) ؛ إذ يبدأ من المتكلم إلى المخاطب بطريق التلفظ حتى بلوغ (معنى المعنى) ،وهذا يعني أن القصد عنده نتيجة مترتبة على عملية التلفظ ومعنى المعنى ،إذ قال (من طريق معنى المعنى) إذ يفضي الأخير إلى غرض يقصده المتكلم كالمدح أو الذم وأشباه ذلك ويحسم أمره المقام التلفظي الذي يحتويه[٧٥] وهو التأثير الذي يقصد المتكلم إحداثه في نفس المتلقي مثلما يرى (غرايس)[٧٦] ، وفيما يأتي مخطط يوضح مجمل ما سبق :

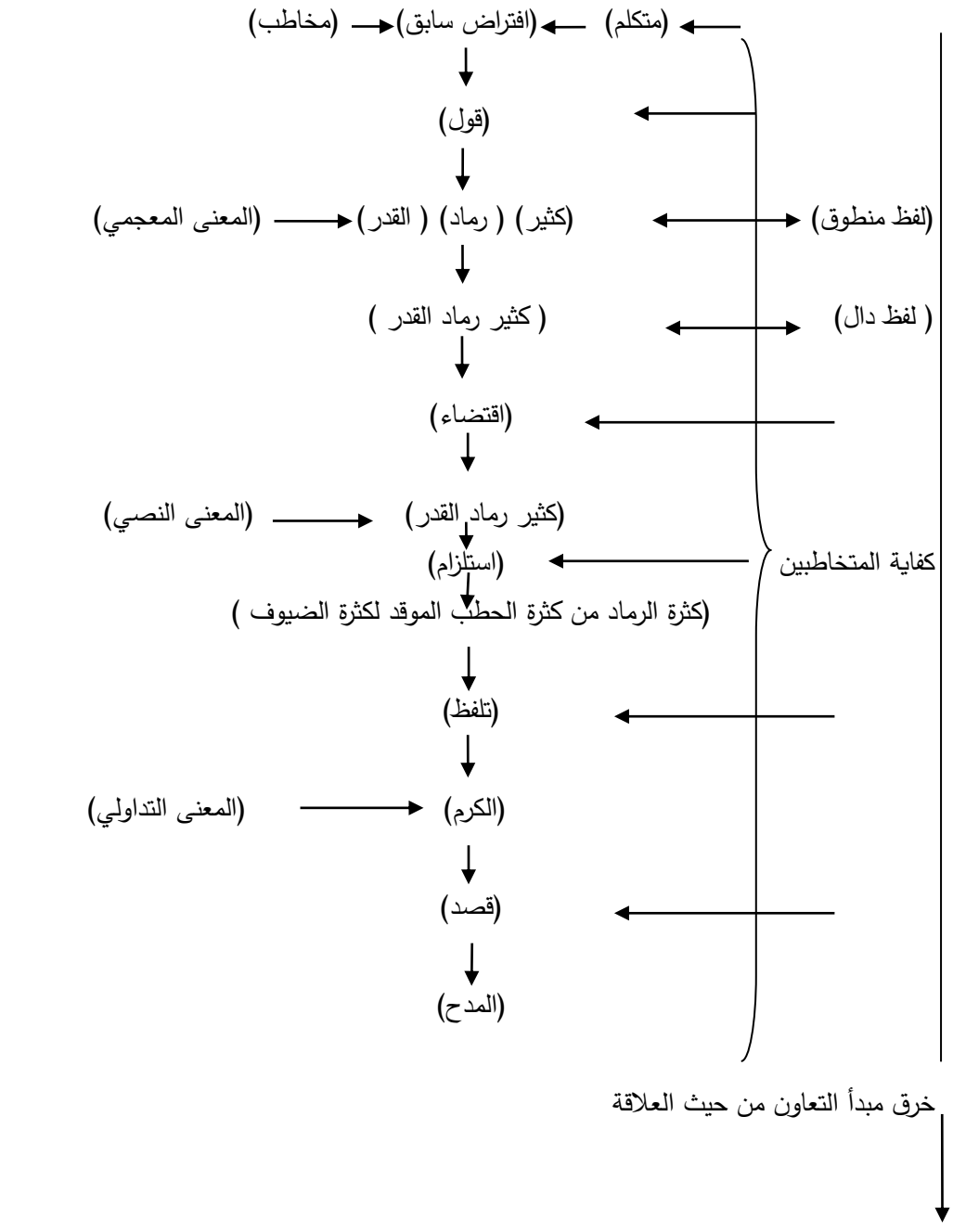
(متكلم)
(افتراض سابق)
(مخاطب)
(قول)
(لفظ منطوق)
(كثير) (رماد) (القدر)
(المعنى المعجمي)
(لفظ دال)
(كثير رماد القدر)
(اقتضاء)
(كثير رماد القدر)
(المعنى النصي)
كفاية المتخاطبين
(استلزام)
(كثرة الرماد من كثرة الحطب الموقد لكثرة الضيوف)
(تلفظ)
(الكرم)
(المعنى التداولي)
(قصد)
(المدح)
خرق مبدأ التعاون من حيث العلاقة

نتائج البحث .

في ضوء ما تقدم من بحث في مقولات الجرجاني يمكن إجمال النتائج بما يأتي :

أولاً : حاول الجرجاني تفكيك البنية الخطابية وبيان أثر كل مكون فيها وحدود تأثيره في التواصل ، إذ كان لكل من اللفظ والتركيب والنص والمعنى النصي والتداولي والقصد حضور في مباحثه ، بوصفها مكونات الخطاب الإضماري وعوامل نجاح التواصل .

ثانياً : تحديد الجرجاني لآليات إنتاج معنى المعنى بالكناية والاستعارة والتشبيه يمثل محاولة منه لوضع مفهوم للخطاب الإضماري وملامح للاستراتيجية التلميحية على وفق الخصائص الدلالية لمكوناتها .

ثالثاً: وقوف الجرجاني عند المفاصل الدلالية المهمة المتحكمة بإنتاج المعنى الدلالي والتداولي والنص عليها، ومحاولة إيقاف المتلقي على مكامن ذلك الإنتاج ورفضه خلع الأوصاف على الدال اللفظي؛ كونها من شأن المدلول سواء أكان تركيبياً أم نصياً، يمثل البذور الأولى لتحليل الخطاب في التراث العربي .

رابعاً:التقاء مقولات الجرجاني بمفاهيم النظرية التداولية وتحليله الخطاب في ظل ما يمتلكه طرفاه (المتكلم والمخاطب) من كفايات مؤثرة في نجاحه ، يعكس نضج التفكير التداولي في مباحث التراث العربي ويمثل عاملاً فاعلاً في تأليف النظرية الدلالية العربية .

هوامش البحث .

(١) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني /٢٦٣ .
(٢) م.ن / ٢٦٢-٢٦٣ .
(٣) م.ن / ٧١ .
(٤) م. ن / ٧١ .
(٥) م. ن/ ٧١ .
(٦) م. ن/ ٧١ .
(٧) م . ن / ٢٦٧ .
(٨) م. ن / ٢٦٧- ٢٦٨.
(٩) م.ن/ ٢٦٣ .
(١٠) م.ن/ ٢٧٣ . روى الأصمعي أن أبا عمرو بن العلاء وخلفاً الأحمر سألا بشار بن برد أن ينشدهما قصيدته التي يقول فيها : بَكِّرا صاحبيَّ قبلَ الهَجيرِ إنَّ ذاكَ النَّجاحَ في التَّبكيرِ حتى انتهى منها فقال له خلف : لو قلت ياأبا معاذ مكان (إن ذاك النجاح في التبكير) : (بكرا فالنجاح في التبكير) كان أحسن فقال بشار : إنما بنيتها أعرابية وحشية

...مثلما يقول الأعراب البدويون ولو قلت : (بكرا فالنجاح) لكان هذا من كلام المولَّدين وهو لايشبه ذاك الكلام ولايدخل في معنى القصيدة . ينظر م.ن / ٢٧٢-٢٧٣ .

(١١) ينظر : . ينظر : نظرية التلويح الحواري، د. هشام أ. عبدالله /٢٨ -٢٩ ، التداولية ، جورج يول /٦٨ ، التداولية أصولها واتجاهاتها ، جواد ختام /١٠١ – ١٠٢ .

(١٢) دلائل الإعجاز / ٧٢ .

(١٣) ينظر : مدخل إلى البراجماتية اللغوية ، يورج مايباور / ١٠٤ .

(١٤) ينظر : التداولية عند العلماء العرب ، د. مسعود صحراوي / ٣٠-٣١ .

(١٥) ينظر : التداولية ، جورج يول / ٥١ ، في البراجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة ، علي محمود الصراف / ٩ .

(١٦) دلائل الإعجاز / ٧٢ .

(١٧) ينظر : نظرية الفعل الكلامي ، هشام أ. عبد الله / ٣٧٩ – ٣٨٢ .

(١٨) ينظر : التداولية / ٥٣ .

(١٩) دلائل الإعجاز / ٢٦٧ .

(٢٠) ينظر : التداولية عند العلماء العرب / ٣٤ .

(٢١) دلائل الإعجاز / ٢٦٢ .

(٢٢) م.ن/ ٢٦٢ .

(٢٣) ينظر مبادئ تداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين ، د. محمود طلحة /١١٨ .

(٢٤) دلائل إعجاز / ٢٦٣ .

(٢٥) ينظر : مبادئ تداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين / ١١٧ . على سبيل المثال .

(٢٦) ينظر : مدخل إلى البراجاتية اللغوية /٨٧ .

(٢٧) ينظر : مبادئ تداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين / ١١٨ ، ١١٩ .

(٢٨) ينظر : التداولية / ٥١ .

(٢٩) ينظر : آليات الحجاج القرآني ، د. عبد الجليل العشراوي / ١٦٦.

(٣٠) ينظر : الاتجاه التداولي والوسيط في الدرس اللغوي ، د. نادية رمضان النجار / ٩٩ .

(٣١) ينظر : التداولية أصولها واتجاهاتها / ١٠٣ ، الاتجاه التداولي والوسيط في الدرس اللغوي ٨١ .

(٣٢) ينظر : مبادئ تداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين / ١١٥ .

(٣٣) ينظر : م.ن/ ١١٥ .

(٣٤) ينظر : م.ن/ ١١٧ ، نظرية التلويح الحواري / ٣٤ .

(٣٥) ينظر : نظرية التلويح الحواري / ٣٤ .

(٣٦) ينظر : التداولية من أوستن إلى غوفمان ، فيليب بلانشيه / ١٦٥ .

(٣٧) دلائل الإعجاز / ٢٦٢ .

(٣٨) ينظر : المحاورة مقاربة تداولية ، د. حسن بدوح / ١٥١ .

(٣٩) م.ن/ ٦٦ .
(٤٠) ينظر : التداولية / ٥١ ، ٦٢ .
(٤١) ينظر : التداولية أصولها واتجاهاتها / ١٢١-١٢٣ ، التداولية عند العلماء العرب/ ٤٠ .
(٤٢) ينظر : التداولية أصولها واتجاهاتها / ١٢٢ .
(٤٣) ينظر : م.ن/ ١٢٣-١٢٤ .
(٤٤) دلائل الإعجاز / ٢٦٨ .
(٤٥) التداولية عند العلماء العرب/ ٤٠ .وينظر : مدخل إلى البراجماتية اللغوية /٢٢٠ .
(٤٦) دلائل الإعجاز / ٢٦٨ .
(٤٧) ينظر : انساق اللغة والخطاب محاولات في النحو والتداولية ، صابر الحباشة / ٤٧.
(٤٨) م.ن/ ٢٦٨-٢٦٩ . وما يؤيد قوله في دلالة جمود العين ما جاء في دعاء الإمام زين العابدين (ع) إذ يقول : ((وعَيناً عَنِ البُكَاءِمِن خَوفِكَ جَامِدَةً)) ، الصحيفة السجادية الكاملة / ١٩٦ .
(٤٩) م.ن/ ٢٧١ .
(٥٠) ينظر : التداولية أصولها واتجاهاتها / ١٣١ .
(٥١) ينظر : م.ن/ ١٣١ .
(٥٢) ترى فرنسواز أرمنكو أن للسياق أثراً فاعلاً في تحقيق الملاءمة وخصصت أربعة أنواع لذلك هي :١-السياق الظرفي الذي يتدخل في تعيين مرجعية التعابير وشروط صدق الملفوظات. ٢ – السياق المقامي المرتبط بالملاءمة الثقافية من حيث بقاء الأفعال رهينة المواضعات الثقافية السائدة. ٣ – السياق التفاعلي الذي يثبت أن الأفعال الكلامية تكون منسجمة مع ما يليها . ٤ – السياق القضوي الذي يشير إلى ما توجبه الملاءمة من مراعاة للافتراضات السابقة . ينظر: م.ن /١٢٧ – ١٢٨ .
(٥٣) دلائل الإعجاز / ٢٧١ .
(٥٤) ينظر : الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، د. إدريس مقبول / ٣٣٥ .
(٥٥) ينظر : المظاهر اللغوية للحجاج ، رشيد الراضي / ٤١ .
(٥٦) ينظر : الحجاج في البلاغة المعاصرة ، د. محمد سالم الطلبة ١٩٣ – ١٩٤ .
(٥٧) ينظر : الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله ، د. رضوان الرقبي / ٨٩ . (بحث)
(٥٨) ينظر : الحجاج مفهومه ومجالاته ١/ ٢٤٤- ٢٤٥ .
(٥٩) دلائل الإعجاز /٧٢ .
(٦٠) م.ن/ ٢٦٦ .
(٦١) م.ن/ ٢٦٥ .
(٦٢) ينظر : الخطاب اللساني العربي ، د. بنعيسى عسو أزاييط ١/ ١٩٧ .
(٦٣) ينظر : علم اللغة النصي ، د. صبحي إبراهيم ١/ ٣٨ – ٤١ ، مدخل إلى البراجماتية اللغوية ، /٤٧ ، النص والخطاب والإجراء ، روبرت دي بوجراند / ٣٢٠.
(٦٤) ينظر : علم اللغة النصي ٤١/١ .

(٦٥) دلائل الإعجاز / ٢٦٥ .

(٦٦) ينظر : التداوليات علم استعمال اللغة ، حافظ اسماعيلي علوي / ١٢٤ .

(٦٧) ينظر : م.ن/ ١٢٤ .

(٦٨) دلائل الإعجاز / ٢٦٣ – ٢٦٤ .

(٦٩) ينظر : النظرية التداولية عند الأصوليين ، د. نصيرة محمد غماري / ٨٧–٨٨ ، استراتيجيات الخطاب ، عبد الهدي بن ظافر الشهري / ١٨٣ .

(٧٠) ينظر : الخطاب وخصائص اللغة العربية ، أحمد المتوكل / ٢٤ ، تساؤلات التداولية وتحليل الخطاب ، حافظ علوي وآخرين / ١٦١– ١٦٤ .

(٧١) ينظر : الوظائف التداولية ، د. يوسف تغزاوي / ١٩٣ .

(٧٢) دلائل الإعجاز / ٢٦٣ .

(٧٣) ينظر : معنى المعنى ، أوغدن ورتشاردز / ٣٠٦ .

(٧٤) ينظر : التداوليات علم استعمال اللغة / ١٨٢ .

(٧٥) ينظر : نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية ، د. منال محمد هشام / ٥٤.

(٧٦) ينظر : النظرية التداولية عند الأصوليين / ٨٦ .

مصادر البحث ومراجعه .

•الاتجاه التداولي والوسيط في الدرس اللغوي، د. نادية رمضان النجار ، ط١، مؤسسة حورس الدولية – الاسكندرية ،٢٠١٣م .

• الاستدلال الحجاجي وآليات اشتغاله ، د. رضوان الرقبي ، عالم الفكر ع٢، م ٤٠، ٢٠١١م .

•استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ، عبد الهادي بن ظافر الشهري ، ط١،دار الكتاب الجديد المتحدة – بيروت ،٢٠٠٤م.

• الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، د. إدريس مقبول ، ط١ ، عالم الكتب الحديث – إربد ، ٢٠٠٧ م.

• آليات الحجاج القرآني ، د. عبد الجليل العشراوي ، ط١، عالم الكتب الحديث – إربد ، ٢٠١٦ .

• أنساق اللغة والخطاب محاولات في النحو والتداولية ، صابر الحباشة ، ط١، فراديس للنشر والتوزيع – مملكة البحرين ، ٢٠٠٧ م .

• التداوليات علم استعمال اللغة ، د. حافظ اسماعيلي علوي ، ط١، عالم الكتب الحديث – إربد ، ٢٠١١م.

• التداولية ، جورج يول، ترجمة : د. قصي العتابي ، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت ، ٢٠١٠م.

• التداولية أصولها واتجاهاتها ، جواد ختام ، ط١ ، دار كنوز المعرفة–عمان ، ٢٠١٦م.

• التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، د. مسعود صحراوي ، ط١، دار الطليعة – بيروت ، ٢٠٠٥م.

• التداولية من أوستن إلى غوفمان ، فيليب بلانشيه ، ترجمة : صابر الحباشة ، ط١، دار الحوار – اللاذقية ، ٢٠٠٧م.

• تساؤلات التداولية وتحليل الخطاب ، ترجمة وتنسيق : د. حافظ اسماعيلي علوي وآخرين ، ط١، دار كنوز المعرفة – عمان ، ٢٠١٦م .
• الحجاج في البلاغة المعاصرة بحث في بلاغة النقد المعاصر، د. محمد سالم محمد الأمين الطلبة ، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة – إربد ، ٢٠٠٨م.
• الحجاج مفهومه ومجالاته دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة ، د. حافظ إسماعيلي علوي ، ط١، عالم الكتب الحديث – إربد ، ٢٠١٠م.
• الخطاب اللساني العربي ، د. بنعيسى عسو أزاييط ، ط١، عالم الكتب الحديث – إربد ، ٢٠١٢م.
• الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط ، أحمد المتوكل ، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت ،٢٠١٠م.
• دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، ط٣،مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٩٩٢م.
• الصحيفة السجادية الكاملة ، الإمام زين العابدين(ع)،تقديم:السيد محمد باقر الصدر،ط٢،دار المصطفى– بيروت،٢٠١١م.
•علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، د. صبحي إبراهيم الفقي ، دار قباء – القاهرة ،٢٠٠٠م.
• في البراجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية ومعجم سياقي ، د. علي محمود حجي الصراف ، ط١، مكتبة الآداب – القاهرة ، ٢٠١٠م.
• مبادئ تداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين ، د. محمود طلحة ، ط١، عالم الكتب الحديث – إربد ، ٢٠١٤م .
• المحاورة مقاربة تداولية ، د. حسن بدوح ، ط١،عالم الكتب الحديث – إربد، ٢٠١٢م.
• مدخل إلى البراجماتية اللغوية ، يورج مايباور، ترجمة : أ.د. سعيد حسن بحيري ،ط١،مكتبة زهراء الشرق – القاهرة ، ٢٠١٤م .
• المظاهر اللغوية للحجاج مدخل إلى الحجاجيات اللسانية ، رشيد الراضي ، ط١، المركز الثقافي العربي –الدار البيضاء ، ٢٠١٤م.
• معنى المعنى ، أوغدن ورتشاردز ، ترجمة : د. كيان أحمد ، ط١، دار الكتاب الجديد –بيروت ، ٢٠١٥ .
•النص والخطاب والإجراء ، روبرت دي بوجراند ، ترجمة د. تمام حسان ، ط١، عالم الكتب – القاهرة ، ١٩٩٨م.
• النظرية التداولية عند الأصوليين ، د. نصيرة محمد غماري ، ط١، عالم الكتب الحديث – إربد ، ٢٠١٤ م.
• نظرية التلويح الحواري بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في والتراث العربي والإسلامي ، د. هشام إ.عبدالله خليفة ، ط١، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، ٢٠١٣ م.
• نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في والتراث العربي والإسلامي ، هشام إ.عبدالله خليفة ،ط١، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، ٢٠٠٧م.
• نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية ، د. منال محمد هشام سعيد نجار،ط١،عالم الكتب الحديث–إربد، ٢٠١١م.
• الوظائف التداولية واستراتيجيات التواصل اللغوي في نظرية النحو الوظيفي ، د. يوسف تغزاوي ،ط١، عالم الكتب الحديث ، إربد ، ٢٠١٤م.